

اقتصاديات التعليم والنمو الاقتصادي

بقلم

نور الدين حماد

أستاذ مساعد مكلف بالدروس بقسم العلوم الاقتصادية

جامعة محمد خيضر بسكرة. الجزائر



الملخص :

يهدف هذا المقال إلى التعريف باقتصاديات التعليم ، وبأسباب اهتمام الاقتصاديين بالتربية ، ودراسة عائد الأموال المنفقة في مجال التربية والتعليم وأثرها في النمو الاقتصادي ، وأثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما يوضح أن لنوعية التعليم ومعدلات الالتحاق بالمدارس وسنوات الدراسة دورا مهما في النمو الاقتصادي، هذا بدون إغفال الجانب الصحي للأفراد ، إذ أن الشخص الذي يتمتع بصحة جيدة لا يعمل بكفاءة أكبر فحسب ، ولكنه يكرس أيضا وقتا أكثر للأنشطة الإنتاجية .

Résumé :

L'objectif de cet article est la définition de l'économie de l'éducation , et les causes pour les quelles les économistes s'intéressent à l'éducation , et d'étudier le rendement des capitaux dépensés dans le domaine de l'éducation et ses effets sur la croissance économique et le développement économique et social, et éclaire aussi que la qualité de l'enseignement et les taux de scolarisation et la durée des années de l'enseignement ont un rôle très important dans la croissance économique .

مقدمة :

أخذ الاهتمام بالتربية في الربع الأخير من هذا القرن طورا جديدا تمثل في المزيد من دراسة الوظيفة الاقتصادية للتربية بجانب العناية بالوظائف الخلقية والثقافية وأصبحت اقتصاديات التعليم أحد الموضوعات الرئيسية في مجال علم الاقتصاد وكذلك لدى المتخصصين في علوم التربية وأصبح هذا الاهتمام يمثل موضوع دراسة قائمة بذاتها.

وترجع عناية الاقتصاديين الخاصة بالتربية وبدراسة آثارها إلى عوامل متعددة أهمها :

1 - دور التربية المتزايد في دفع عملية التقدم والنمو الاقتصادي حيث أثبتت الأبحاث المتعددة أن الإنفاق على التعليم يمثل استثمارا للموارد البشرية بجانب كونه يمثل خدمة استهلاكية.

2 - تزايد نفقات التعليم في السنوات الأخيرة في شتى البلدان تزايدا ملحوظا وضخامة ما ينفق عليه من الميزانية العامة للدول، الأمر الذي دعا إلى البحث عن مدى الفائدة الاقتصادية التي ترجى من إنفاق هذه الأموال على التربية وأثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بغرض الموازنة بين العائدات الاقتصادية للتربية وعائدات الأموال التي تستثمر في المشروعات المختلفة الأخرى.

3 - التزايد الكبير في أعداد الطلاب وعجز كثير من بلدان العالم عن القيام بأعبائها التعليمية كاملة ومن ثم ظهور الحاجة إلى دراسة عملية تساعد في الوصول إلى أحسن عائد ممكن بأقل التكاليف الممكنة، ويؤدي بالتالي إلى ترشيد هذه النفقات بالاستناد إلى الوسائل الفنية المختلفة⁽¹⁾.

4 - الحاجة إلى البحث عن مصادر التمويل المختلفة التي يمكن أن تغذي التعليم وتسد نفقاته وحاجاته.

وجاء هذا الاهتمام المتزايد نتيجة لأعمال الرواد الأوائل في مجال اقتصاديات التعليم.

رواد اقتصاديات التعليم⁽²⁾ :

1 - آدم سميث Adam Smith : وقد اتضحت اهتمامات "آدم سميث" بالعنصر البشري في كتابه الشهير "ثروة الأمم" حيث بين في أكثر من موضوع أهمية التربية، وجعل بين عناصر التربية رأس المال الثابت (الذي عرفه بالقابليات المكتسبة والمفيدة لبعض أعضاء المجتمع والتي تساهم التربية في بنائها).

2 - ألفريد مارشال Alfred Marshall : وقد وقف "ألفريد مارشال" عند أهمية التربية بوصفها (استثمارا قوميا) وتمثل أجرى صورا رأس المال عطاء بالنسبة للمجتمع.

3 - وليام بيتي William Petty : هناك محاولات جادة لتقدير قيمة الكائن الإنساني منها محاولة "بيتي" : الذي بنى تقديراته على أساس أن إجمالي مكاسب العمل هي البقية المتبقية للنفقات الكلية بعد خصم الأرباح من الأرض ومصادر أخرى وكذلك قيمة البشر تساوي عشرين مرة قدرة مكاسب العمل السنوي العالية.

4 - ماركس Marx : احتل عنصر العمل البشري أو الإنساني بمفهومه الواسع مكان الصدارة في الفكر الماركسي وقد انعكست أهمية النظرة الماركسية للإنسان في الأهمية القصوى التي أولاها الفكر الماركسي للتربية باعتبار دورها الخلاق في إعداد وتكوين الإنسان وتنمية قدراته بشكل عام وقدراته الذهنية والفكرية بشكل خاص.

5 - مالتس Maltus : جاء "مالتس" وأنصاره ليؤكدوا من جديد أهمية التربية ومكانتها كعامل من عوامل التنمية الاقتصادية وإذا تبعنا آرائهم لوجدنا أنهم يشيرون إلى دور التربية في تنظيم العلاقة بين نمو السكان ونمو الموارد الطبيعية ، إلا أن كتاباتهم لم تتعرض بشكل صريح لفكرة الاستثمار البشري .

6- فيشر Irving fisher : ادخل " فيشر" في نظريته راس المال المعنوي(العنصر الإنساني) ضمن عناصر راس المال . وقد أكد " فيشر" وجوب استخدام راس المال الإنساني أينما وجد وإذا كان راس المال هو الرصيد الذي يؤدي إلى مزيد من الدخل بمضي الوقت فان الأموال التي تنفق على التعليم تؤدي إلى مزيد من الدخل من وجهة نظر الفرد والمجتمع وهي بهذا المعنى تعتبر نوعا من أنواع المال باعتبار العنصر البشري يمثل الوعاء الذي ترصد فيه هذه الأموال .

7. ليدنبرج Eric Lundberg : لقد أثبت " اريك ليندبرج " إن التاج يزيد مع مضي الوقت بالرغم من ثبات راس المال العادي ولقد أدى ما أثبتته "ليندبرج" إلى ضرورة البحث عن أسباب هذه الزيادة ومدى مالها من علاقة بالتعليم والخبرة والتدريب حيث توصل في ختام أبحاثه إلى وجود علاقة بين هذه الزيادة وبين عوامل التعليم والتدريب والخبرة .

8 - دينسون Edward Denison : تناول " دينسون " في بحثه عوامل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة والعوامل البديلة وقياس اثر كل العوامل المختلفة ومن بينها (المستوى التربوي) على مستوى الدخل القومي وتوصل إلى أن عامل التربية يساهم بحوالي 23 % من مجموع الزيادة في الدخل القومي وقد مهدت هذه الأبحاث بوجه عام لظهور فكرة الاستثمار البشري وان كانت في حاجة إلى المزيد من الوضوح والدقة ، وقد تعرضت أبحاثه لاعتراضات كثيرة بسبب صعوبة قياس هذا الجزء من الزيادة في الدخل الذي يرجع إلى عنصر التربية سواء لعوامل تتصل بدقة البيانات أو تغيير الأسعار ، أو تغيير الأسلوب الفني للإنتاج أو غير ذلك من العوامل إلى أن جاء " شولتز، وبيكر، و جونفيزي " واستطاعوا التغلب على بعض هذه الصعوبات خاصة فيما يتعلق بتطور بعض طرق حساب العائد الاقتصادي .

9- شولتز T.W.Schultz : تكاد تكون أبحاث " شولتز " من الأبحاث الرائدة في مجال قياس العائد الاقتصادي للتعليم ، فقد اتجه " شولتز " في أبحاثه إلى فكرة الاستثمار في البشر مباشرة وبكل وضوح وتمكن من عرض هذه الثورة الجديدة .

ثورة الاستثمار البشري بكل تفصيل في كتابه - القيمة الاقتصادية للتربية- لقد ذكر " شولتز " أن الاهتمام بهذا الموضوع قد بدأ خلال عام 1957.56م حين استرعى نظره عجز الوسائل المستخدمة عن تغيير زيادة الإنتاج بمضي الوقت فقد ركز " شولتز " في أبحاثه على قياس الزيادة في الإنتاج وظاهرة التحسن التي سادت الولايات المتحدة الأمريكية خلال تلك الفترة والتي أرجعها " شولتز " إلى زيادة استثمار الأمريكيين لأموالهم في أنفسهم واعتبر " شولتز " أن هذا الاستثمار هو الذي يفسر ما تتميز به ظاهرة النمو الاقتصادي في تلك البلاد وان مفتاح الاستثمار البشري يكمن في التربية .

وقام " شولتز " بدراسات عديدة في هذا المجال ، وفي دراسة له عن الإنتاج الزراعي في الفترة من 1910 - 1914 - 1945 - 1949 وجد أن 17% من الزيادة في الإنتاج الزراعي ترجع إلى الزيادة في المدخلات ، في حين 83% تعود إلى العامل المتبقي ، ولقد ذكر " شولتز " أن النمو الاقتصادي الذي حدث في الولايات المتحدة عامي 1929 و1957 يعود إلى السرعة في الزيادة ما حصل عليه أفراد القوى العاملة من التعليم. ولقد حاول " شولتز " حساب رصيد راس المال البشري في الولايات المتحدة الأمريكية ومدى مساهمته في النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة .

10 - دراسة آدم كيرل Adam Curle : يضع " آدم كيرل " تخطيطا عاما للاستراتيجية التربوية في المجتمعات النامية وهو يرى أن ميدان الاستثمار البشري ميدان واسع ويجب التصدي له، كما يجب أن تهدف إلى تمكين المجتمع من الاستخدام الكامل لطاقت رجاله ونسائه وتجنيدهما جميعا من اجل أهداف التنمية، كما طالب أيضا بالقضاء على سوء استخدام الطاقة البشرية . وقال " آدم كيرل " في هذا الصدد: " هيا بنا نحاول تعليم وتدريب وترقية سكان هذا العالم ليس لأنه شيء ضروري فقط من وجهة النظر الاقتصادية الضيقة ، بل لأننا نقوم بهذا العمل لان من الواجب أن نقوم به ، ولأنه حق أيضا' .

11 - دراسة بيكر Gary Beaker : وفي سنة 1960 نشر "جاري بيكر" دراسة علمية تجريبية لفكرة الاستثمار في التربية وكان لها رد فعل كبير ، لقد تساءل "جاري بيكر" عما إذا كان هناك عدم استثمار في التعليم الجامعي ، واستمر بعد ذلك في أبحاثه يعاونه ، "جاكوب منسر Jacob Mincer" وقد تعرضت أبحاثهما ، كما تعرضت أبحاث غيرهما إلى الكثير من الأسئلة والاعتراضات والمناقشات بسبب إهمال قياس بعض العناصر الهامة وعدم اختيار الأسس التي تقوم عليها الأبحاث بما يتمشى مع سائر الأحوال في البلاد الأخرى ، فما يتوفر في الولايات المتحدة قد يتوفر في غيرها ، وقد قام "جاري بيكر" ببعض الدراسات التي كلفه بها المكتب القومي للبحوث في الولايات وتبين له أن أرباح الذكور السكان في الولايات المتحدة عام 1950 كانت تمثل 14.8% من النفقات التي تنفق على التعليم الثانوي والعالي ، ومعنى هذا أن رؤوس الأموال التي توظف في التعليم تعوض خلال تسع سنوات ومثل هذا يمثل توظيفاً جيداً جداً - في الظروف العادية من السوق الاقتصادية .

12 - دراسة كيروف Kairov : لقد قرر الباحث السوفيتي "كيروف" أن إدخال التعليم الابتدائي الإلزامي في الاتحاد السوفيتي لمدة أربع سنوات في المراحل الأولى للثورة الروسية قد عاد على الاقتصاد القومي بعائد يبلغ (43) مرة أكثر مما انفق عليه من التكاليف .

13 - دراسة هلت Hallt 1970 : تعتبر هذه الدراسة الأولى في البرازيل وقام بها "هولت" في عام 1970 حيث قام بإجرائها على عينة مكونة من 1200 فرد من العاملين والعاملات في المدينة والأماكن الزراعية ، وحصل على تقديرات لمعدلات العائد الخاص والاجتماعي وذلك لعام 1962 وكان معدل العائد الخاص للتعليم الابتدائي هو 11.3% وللتعليم الثانوي (مرحلة أولى) 22.2% وللتعليم الثاني (مرحلة ثانية) 20.5% ، أما التعليم الجامعي فقد وصل معدل العائد الخاص إلى 83.1% ، ولقد كانت المعدلات الاجتماعية للعائد على التوالي هي : 10.7. 117.3. 7.14.5.

14 - كذلك قام " نورمان هكس " وهو من خبراء البنك الدولي - في عام 1980 بقياس العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والإلمام بالقراءة والكتابة ، ومتوسط العمر المرتقب (أو المتوقع أن يعيشه الإنسان) في 83 دولة من دول العالم الثالث خلال الفترة 1960. 1977 فوجد أن 12 دولة التي حققت أعلى معدلات في النمو الاقتصادي كانت تتمتع بأعلى المعدلات في التعليم (أي نحو الأمية) أو وكذلك يحقق مواطنوها أطول عمر متوقع.

15 - دراسات دييوافيه Debeavats : ويؤكد " دييوافيه " أن على الدول النامية نفسها الاهتمام بدراسة قواها البشرية لتحسين المستوى التربوي المعيشي فيها وان من الضروري تطوير التعليم الابتدائي حيث أن العامل المتعلم أكثر إنتاجا من العامل الأمي وان من الضروري الاهتمام بالتعليم الثانوي بتدريب الفئة المتوسطة ووجودها أساس في نشر التقدم الفني ، وأنه من الضروري تطوير التعليم العالي لأنه الأساس في تدريب النخبة الحديثة من الشبان. وهكذا ساهمت الدراسات الخاصة بالتخطيط التربوي في النهاية في الوصول إلى هذه الحقيقة وهي انه لضمان استثمار البشر في أفضل صورة ممكنة لأبد من إقامة التوازن بين الثروة البشرية والإمكانات المادية ، فكما انه لا قيمة للمصانع بدون العمال والمهندسين فكذلك لا قيمة للمهندسين والعمال بدون المصانع ، ولكن إعداد راس المال البشري المطلوب يحتاج إلى وقت طويل ، لذلك كانت محاولات التنبؤ الدقيق ضرورية لإحداث التوازن المطلوب.

وهذا ما يؤكد "جويل إ. كوهين و دافيد إ. بلوم" إن تزويد كل أطفال العالم بنوعية مرتفعة من التعليم الابتدائي والثانوي ، سواء عن طريق الانضمام في المدارس الرسمية ، أو عن طريق وسائل بديلة ، يمكن من حيث المبدأ أن يوفر منافع اقتصادية ، كما يبني مجتمعات ونظما سياسية قوية ، ويؤدي إلى تحسين الصحة وهو أيضا التزام إنساني معترف به على نطاق واسع واحد حقوق الإنسان المقررة دوليا⁽³⁾ .

وتركز معظم النواحي الاقتصادية للتعليم على مدى التحصيل الدراسي أي " كم التعليم ، وهذا يبدو منطقيا لكن التحديات التي تواجه معظم البلدان في بداية القرن الحادي والعشرين بما في ذلك البلدان النامية ، هي تلك التي تتعلق بالتنوع أكثر مما تتعلق بالكم⁽⁴⁾ إذا أن المجتمع الذي يضم قوة عاملة أكثر تعليما يمكنه أن يتوقع نموا اقتصاديا أسرع ، حيث أن البلدان التي التزمت مسار تحسين نوعية المدارس ، أدت الاستثمارات فيها في مجال التعليم إلى تحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة جدا وكذلك تحقيق مكاسب اجتماعية.

2- نوعية التعليم الجيدة تعزز النمو الاقتصادي :

في محاولة لإلقاء الضوء على الدور الذي تلعبه نوعية التعليم في النمو الاقتصادي ، قام "أريك أ.هانوستيك"⁽⁵⁾ ودينيس كيمكو" ، بدراسة الفروق الدولية في المعرفة بالرياضيات والعلوم ، وبينت الدراسة أن لنوعية المدرسة تأثيرا ملحوظا على الفروق في النمو الاقتصادي وكان التحليل صريحا ومباشرا للغاية . فقد تم تشكيل كل نتائج الاختبارات الدولية السابقة المتوافرة في معيار واحد مركب للنوعية ومرتبطة بالفروق في معدلات النمو عبر العالم .وقد فسر النموذج الإحصائي الأساسي ، الذي شمل مستوى الدخل ، وكم التعليم ومعدلات نمو السكان ، ومعدلات النمو الاقتصادي الوطني . ولكن قوة العمل حسبما قيست من خلال نتائج الرياضيات والعلوم ، أثبت أنها مهمة للغاية : إذ أكان فرق انحراف معياري واحد في الأداء في اختبار يرتبط بفرق يبلغ 1 في المائة في معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي السنوي .وتأثير هذا الفرق في معدلات النمو كبير جدا. إذا أن حدوث نمو أعلى بمقدار نقطة مئوية واحدة - فلنقل 1 في المائة في السنة - سوف يدر دخولا أعلى خلال فترة تبلغ خمسين عاما بنسبة 64 في المائة.

ويؤكد الباحثان انه يمكن بسهولة ملاحظة قوة النوعية المحسنة بحساب الأثر الاقتصادي الذي يمكن توقعه من التحسينات التي تطرأ على النوعية . أن نفترض أننا بدأنا في 2005 تنفيذ برنامج لتحسين برنامج التعليم اثبت في النهاية انه برنامج

ناجح، إذ أن مسيرة إصلاح التعليم تتطلب وقتا بالطبع . فهي تستغرق سنوات عديدة قبل أن يشق الخريجون طريقهم إلى قوة العمالة ويجعلوا تأثيرهم ملموسا.

وإن الأثر الذي يمكن توقعه من الإصلاح بمرور الوقت إذا كلل بالنجاح في تحقيق تحسين قوى على نحو معتدل في مجال المعرفة (بمائل زيادة قدرها 0,5 انحراف معياري في حصيلة درجات الاختبار) وإن الناتج المحلي الإجمالي الذي يمكن أن يحدث بخطة لإصلاح تصل إلى هدفها في تحسين التعليم خلال 10، أو 20، أو 30 عاما، تأمل مجرد تحسن البطيء للمدارس خلال فترة 30 سنة في عام 2040، سيزيد الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 4 في المائة تقريبا على المقدر مستقبليا بدون إجراء إصلاحات للتعليم وبالطبع إن الإصلاحات الأسرع يمكن أن تحقق مكاسب أعلى حتى من ذلك الناتج المحلي الإجمالي .

ومن ثم فإن النتائج التي تشير إلى نوعية التعليم ترتبط مباشرة بقدرة الفرد على الكسب وإنتاجيته شائعة تماما وحتى في البلدان النامية التي توجد بها قطاعات صغيرة نسبيا من الصناعة التحويلية والخدمات كثيفة الاستخدام للمهارات تبين إن للمهارات تأثيرا قويا على النتائج. ولئن كان الكثير من البحث الكمي حول أهمية المهارات جاء في الأساس من البلدان المتقدمة، فإن الصورة النوعية تصدق على الكثير من البلدان النامية أيضا.

ولكن هل يتحقق تعليم نوعي مع وجود عقبات متعددة في أغلب الدول النامية، كمشكلة فرص الوصول إلى المدارس، خاصة فيما يتعلق بالإنصاف، لأن فرص الالتحاق تتباين تباينا ملحوظا حسب دخل الأسرة، والموقع في الحضر أو الريف، الجنس إلى غير ذلك حيث يؤكد "آلان مينجات"⁽⁶⁾ أن المدرسة التي تتمتع بمنح وإدارة جيدتين لا يمكنها منع التسرب أو ضمان التعليم الفعال، إذا كان الأطفال جوعى، أو يقطعون مسافات طويلة مشيا على الأقدام، أو يعملون ساعات طويلة في المنزل، أو كان آباؤهم أميين. وتشمل التدخلات مردودة التكلفة التي تركز على الفقر، تحسين التغذية من خلال برامج التغذية المدرسية، وبرامج

توفير المواد الغذائية الدقيقة ، والحد من المشي لمسافات طويلة بإنشاء مدارس اصغر متعددة الصفوف ، وتقليل الحاجة إلى عمل الأطفال ، خاصة بالنسبة للفتيات من خلال أجهزة تؤدي إلى توفر العمل والجهد مثل حفر الآبار ، وتقديم دورات لمحو أمية الكبار.

3. التعليم والصحة ضروريان لاستمرار النمو الاقتصادي :

لاشك في أن راس المال البشري - الذي يتمثل في وضع صحي جيد ومستوى عالي للتعليم العلمي - هو دعامة أساسية للاستمرار النمو الاقتصادي في الدول النامية ، ولكن وجه الإخلال في تحقيق ذلك ، هو قصور القطاع العام في الوفاء بهذه الخدمات ، وذلك أما للفساد أو الافتقار إلى عمال مهرة أو ضعف التنظيم.

وهذا ما توصل إليه "إيمانويل بلداسي وآخرون"⁽⁷⁾ من وجود علاقة إيجابية بين معدلات الالتحاق بالمدارس أو سنوات الدراسة ونمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية كما أن لصحة السكان أهمية كبيرة في ذلك ، حيث أن الشخص الذي يتمتع بصحة جيدة لا يعمل بكفاءة أكبر فحسب ، ولكنه يكرس أيضا وقتا أكثر للأنشطة الإنتاجية .

كما يؤكدون واستنادا إلى الأدلة الاقتصادية الجزئية يحاج الكثير من المؤلفين بان الصحة تفسر التباينات في الأجور ، على الأقل بقدر التعليم . وتوحي أيضا البحوث على المستوى الكلي بان راس المال الصحي يؤثر إيجابيا على الناتج الكلي . وقد أوضحت دراسات سابقة أن ما يصل إلى ثلث نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي يمكن أن يعزى إلى راس المال الصحي ، كما أن زيادة متوسط العمر المتوقع بمقدار سنة واحدة ترتبط في المدى الطويل ، بزيادة معدل النمو إلى ما يبلغ 4 نقاط مئوية في كل من البلدان النامية والبلدان الصناعية ، ولكن ليس من الواضحان إنفاق الحكومة مبالغ أكبر من الصحة والتعليم يمكن أن يعزز النمو ، ولماذا قد يكون تخصيص نفقات أكبر غير فعال؟ يرجع أحد أسباب ذلك إلى التأثيرات الاقتصادية الكلية للاعتمادات العامة المفرطة ، وقد توصلت الدراسات التجريبية إلى وجود

علاقات سلبية بين اوجه العجز المالي الكبير والنمو في البلدان النامية . فإذا أدى الإنفاق المرتفع على الصحة والتعليم إلى تضخم اوجه العجز المالي، فإن التأثير السلبي على استقرار الاقتصاد الكلي والنمو يمكن أن يلغي الآثار المفيدة لذلك الإنفاق على المؤشرات الاجتماعية، وثمة سبب آخر وهو سوء الإدارة والتنظيم ، كما أن هناك سبب ثالث وهو الاعتمادات الموجهة بصورة سيئة . فعلى سبيل المثال قد يسفر الإنفاق على التعليم العالي عن منافع قليلة للأطفال المنتمين لأسر منخفضة الدخل لا تستطيع حتى أن تتحمل نفقات التعليم في المدرسة الثانوية. وليس من الواضح أيضا أن الاعتمادات الاجتماعية الأكبر تساعد في تحسين المؤشرات الاجتماعية. لماذا لا يحدث ذلك ؟ أحد أسباب ذلك هو أن ضعف المؤسسات قد يقلل من نوعية الإنفاق (فمثلا ، قد يؤدي الفساد إلى تحويل الأموال المخصصة لمستلزمات التعليم إلى مدرسين " أشباح " غير حقيقيين). وعندما يحدث ذلك تنزع عائدات التعليم إلى أن تكون أقل .

الخاتمة:

مما لاشك فيه أن راس المال البشري مهم ومهم جدا، لكنه ليس الشيء الوحيد الذي يؤثر في أداء اقتصاد ما وخاصة في الدول النامية، فمعدلات النمو العالية للسكان والقوى العاملة، وارتفاع المديونية الخارجية وخدماتها، وسيطرة القطاع العام، والأسواق المالية المتخلفة، والقيود التجارية العالية ونظام أسعار الصرف غير الملائمة، وتأخر الإصلاحات السياسية، كلها عوامل تحد من الإقلاع والمضيء في الأداء الاقتصادي لأي بلد نام، وقد أشار تقرير التنمية البشرية الذي أصدره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لسنة 2003 أن أداء الدول النامية يتسم بالضعف فيما يتعلق بالحريات المدنية والسياسية والمساواة بين الجنسين وبصفة عامة كل ما يتصل بغرض التنمية للقدرات والمعارف البشرية والمؤسسات المدنية، وكذلك عدم استقلالية القضاء ووسائل الإعلام، وتعرض المنظمات غير حكومية للضغوط من طرف الحكومات، كلها عوامل لا تساعد مشاركة المواطنين في صنع القرار في هذه الدول .

الهوامش :

1. Jacque Delors, l'education est un trésor de dans, berti édition, Paris,1997,p57.
2. سانجيف جويتا، الثورة الهادئة ، التمويل والتنمية ، جوان 2005 ، ص 29.
3. جويل إ. كوهين ودافيد إ. بلوم ، تعهد العقول بالرعاية، التمويل والتنمية ، جوان 2005 ، ص 9.
4. عبد الناصر محمد رشاد، التعليم والتنمية الشاملة، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1997، ص 165.
5. إيريك أ. هانوشيك، ما سبب أهمية النوعية بالنسبة للتعليم، التمويل والتنمية ، جوان 2005 ، ص 16.
6. Mingat Alain, La rémunération des enseignants de l'enseignement primaire dans les pays francophones d'Afrique, Banque mondiale, 2004, p139.
7. إيمانويل بالداشي وآخرون، ما الذي تتطلبه مساعدة الفقراء، التمويل والتنمية ، جوان 2005 ، ص 20.